

Distr.: General
18 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا والصين وفرنسا وفيت نام والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وكينيا والنيجر - بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين) والهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في مالي" التي عقدت يوم الأربعاء 13 كانون الثاني/يناير 2021. وكذلك أدلى ممثل مالي ببيان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف.

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يشرفني ويسرني دائما أن أقدم إلى مجلس الأمن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/1281).

لقد أتيت لي الفرصة في إحاطتنا السابقة، في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن تعيين رئيس المرحلة الانتقالية وتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة (انظر S/PV.8765). وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي بالمفاوضات المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي تأخر تعيين أعضائه كثيرا ولم يُشكل إلا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر بانتخاب العقيد مالك دياو، نائب رئيس اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب السابقة، رئيسا.

ويسرني أن أذكر بأن المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيعمل بوصفه البرلمان الوطني خلال الفترة الانتقالية، هو المسؤول عن إقرار الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية الحاسمة لتعزيز الديمقراطية ونجاح انتخابات ذات مصداقية، مما يسمح بالعودة إلى النظام الدستوري، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي. وعلى الرغم من تأخر إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، لم يحقق تكوين المجلس الوطني الانتقالي توافق الآراء الضروري فيما بين الجهات السياسية الفاعلة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني في مالي. وهذا الافتقار إلى توافق الآراء في إنشاء المؤسسات الانتقالية هو الذي يغذي تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية التي تتسم بإضرابات عديدة في قطاعات نشاط مختلفة.

وإذ أن جميع المالبين يؤيدون مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وهما أساس الأزمات المختلفة التي شهدتها البلاد، فإن من المرجح أن تحجب أوامر الاعتقال الأخيرة التي شملت شخصيات مختلفة عملية البحث عن الحقيقة إذا لم تنفذ في امتثال صارم لسيادة القانون. وكما أشرت مرارا، فإن الفترة الانتقالية تمثل فرصة حقيقية لكي تخرج مالي من الحلقة المفرغة من الأزمات السياسية التي تعقبها الانقلابات.

فكما يعلم أعضاء المجلس، انقضى بالفعل أربعة أشهر تقريبا من الأشهر الـ 18 المخصصة للعملية الانتقالية. غير أن الأوان لم يفت مطلقا للوصول إلى الحد الأدنى من توافق الآراء بشأن أساسيات السلام والاستقرار، لأن مستقبل مالي على المحك. ومن وجهة النظر هذه، كان المجتمع الدولي - من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكفونية - على استعداد على الدوام لدعم المؤسسات الانتقالية.

وقد تمت عدة بعثات واجتماعات في باماكو منذ 18 آب/أغسطس 2020. ولجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي تواصل مساعيها الحميدة، والمشاورات الأخيرة بين الحكومة والحركات الموقعة مشجعة. وينبغي لنا أن نشير في هذا الإطار من التفاعلات الإيجابية إلى الزيارة التي قام بها كبار المسؤولين القضائيين إلى كيدال، ولا سيما رئيس المحكمة والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة، لتنظيم جلسة أداء اليمين الرسمية للحاكم الجديد، التي تمت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. فلم تشهد كيدال مثل هذا الحدث منذ ما يقرب من 10 سنوات.

وكما حدث في بقية العالم، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ظلت تتصاعد في مالي على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. وخير مثال على ذلك وفاة الرئيس بيبير بويويا، الممثل السامي السابق للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، وصاحب المقام سومايلا سيسي، زعيم المعارضة السابق. ولم يسلم حتى موظفو الأمم المتحدة في مالي من هذه الجائحة على الرغم من أن الحالة لا تزال تحت السيطرة. وبالإضافة إلى هذه الصورة القاتمة التي تسبب فيها كوفيد-19، لا بد لنا من أن نشير إلى وفاة شخصيات سياسية بارزة من مالي مثل الرئيسين السابقين موسى تراوري وأمادو توماني توري ورئيس الوزراء السابق موديبو كيتا.

وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها القوات الدولية ضد الإرهابيين، لا تزال البيئة الأمنية في مالي والمنطقة تثير القلق ولا يمكن التنبؤ بها، مع تكرار الهجمات التي أودت بحياة العديد من المدنيين في منطقة الحدود الثلاثية، بمن فيهم أكثر من 100 من النيجريين في 2 كانون الثاني/يناير في محافظة والام. وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة الأوجه، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تكيف قدراتها وتعزيزها من أجل الاستجابة على نحو أفضل للأولويات الاستراتيجية المنصوص عليها في ولايتها.

وفيما يتعلق بالعنف القبلي في وسط البلد، لا تزال البعثة ملتزمة بدعم استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة. وقد أسفرت خطتها للتكيف عن نتائج هامة، بزيادة عدد القواعد المؤقتة وتكثيف الدوريات المخصصة لحماية المدنيين. وتدعم البعثة المتكاملة ووكالات الأمم المتحدة، انطلاقاً من هذا الشاغل، أفرقة دعم المصالحة الإقليمية لتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة المتكاملة بعثات ميدانية مشتركة مع جمعيتي غينا دوغون (Guina Dogon) وتابيتال بولاكو (Tabital Pulaaku) من أجل النهوض بعمليات المصالحة بين القبائل في مناطق أو مواقع النزاعات المحلية التي تم تحديدها كأولويات.

وكما كان عام 2020 عاما حافلا بالتحديات، ينبغي أن يكون عام 2021 عاما مفعما بالأمل بالنسبة للماليين أولاً وقبل كل شيء. فعلى الرغم من غياب التوافق في الآراء طوال المفاوضات بشأن تعيين أعضاء كل من الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي، الذي أشرت إليه أنفا، تجدر الإشارة مع الارتياح إلى أن جميع هيئات المرحلة الانتقالية تعمل اليوم.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة، اعتمدت الأطراف الموقعة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 خريطة طريق منقحة جديدة للإجراءات ذات الأولوية للتسهيل بتنفيذ الاتفاق. وستقدم خريطة الطريق، وهي خطة توافقية وشاملة إلى حد كبير، إلى لجنة رصد الاتفاق في دورتها الثانية والأربعين المقررة في 19 كانون الثاني/يناير 2021. إن العقلية والموقف الاستباقي الذي استرشد بهما في وضع خريطة الطريق سببان للتفاوض، وإن كان يجب أن يكون ذلك التفاوض حذرا.

وقد أشارت الحكومة الانتقالية أكثر من مرة إلى الأهمية التي تعلقها على إجراء الانتخابات، التي بدأ العمل بشأنها بالفعل. غير أنه ينبغي التذكير بأن نجاح العملية الانتقالية يتوقف على إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وانتخابية وإدارية بهدف إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية، تحظى نتائجها بالقبول لدى أغلبية الماليين. ومهما كان تشجيع المجتمع الدولي لتلك العملية ودعمه لها، فإنها لن تكون قابلة للاستمرار إذا لم تأت نتيجة لرغبة الجهات الفاعلة السياسية في مالي.

وبصفتي الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة المتكاملة خلال السنوات الخمس الماضية، فإنني آمل، وبصرف النظر عن أي نفاذ صبر أو إحباط قائم، ألا تكون هذه الفرصة المتاحة فرصة ضائعة أخرى.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر الممثل الخاص للنظيف على إحاطته. وبناء على تلك الإحاطة وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2020/1281)، أود أن أؤكد على ما يلي:

أولاً، إن العملية الانتقالية في مالي تمضي قدماً بشكل عام بسلاسة، حيث أحرز تقدم جيد في إنشاء الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ضمن أمور أخرى. ويجب على جميع الأطراف في البلد أن تضع مصالح الدولة وشعبها في المقام الأول وأن تغتتم فرصة هذه المرحلة الحاسمة وأن تصوغ توافقاً في الآراء بشأن بناء المؤسسات والتحصين للانتخابات بغية إرساء أساس متين للانتخابات العامة في العام المقبل، فضلاً عن التنمية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، من المهم الوفاء بالالتزامات المقطوعة وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بجدية والإسراع بإعادة تشكيل القوات المسلحة ونشرها وتعزيز المنطقة الإنمائية في الشمال، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي في نزع فتيل الأزمة في مالي وتعزيز عملية الانتقال. ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والعمل في إطار من التآزر من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في مالي بشكل مشترك.

ثانياً، من الضروري مواصلة العمل في مجال مكافحة الإرهاب. وقد حققت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بعض الإنجازات في مكافحة الإرهاب في البلد. ومع ذلك، لا تزال القوى الإرهابية والمتطرفة جامحة في شمال ووسط مالي وهي تشن هجمات متكررة. ولن يكون هناك أي تهاون في مكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين تقديم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المساعدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، على النحو المأذون به، فضلاً عن المشاركة المستمرة والنشطة للحكومة الانتقالية المالية في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها المجموعة الخماسية.

لقد تعرضت البعثة المتكاملة لهجمات إرهابية متعددة في العام الماضي، أذنتها الصين بشدة وطلبت إجراء تحقيق فوري بشأنها لتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب تنفيذ القرار 2518 (2020) تنفيذاً كاملاً لتعزيز التدابير الأمنية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وحماية سلامة حفظة السلام.

ثالثاً، يجب القضاء على الأسباب الجذرية للاضطرابات. وتواجه مالي تحديات من قبيل عدم الاستقرار السياسي ونقص الغذاء. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية في البلد، حيث لم يتمكن أكثر من 600 000 شخص من العودة إلى ديارهم وهناك أكثر من 3 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية. ويجب على الحكومة الانتقالية في مالي أن تتحمل مسؤوليتها وأن تزيد من إسهامها في مجالي الأمن والتنمية وغيرهما من المجالات وأن تستعيد الأنشطة الاقتصادية وأن تعزز التنمية المستدامة بغية توفير سبل العيش الأساسية والضمانات الأمنية لسكان البلد.

لقد عين الأمين العام مؤخراً منسقاً خاصاً للتنمية في منطقة الساحل، ونأمل أن يضطلع بدور نشط وأن يعمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الدوليين لتعزيز الأمن الإقليمي والمساعدة

الإنسانية والتنمية بطريقة متسقة ولتقديم المزيد من الدعم المالي والتقني لتيسير التنمية المستدامة في مالي والمنطقة ككل على نحو فعال وإزالة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وتقدم الصين ومنذ فترة طويلة دعماً ثابتاً لمالي في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ تفشي الجائحة، أرسلنا إلى مالي شحنات متعددة من الإمدادات المضادة للجائحة والمساعدات الغذائية الطارئة. وأرسلنا مؤخراً الفريق الطبي السابع والعشرين إلى البلد. وعلى الرغم من الصعوبات التي أحدثتها الجائحة، فقد نجحت الصين في تنفيذ مشاريع للمساعدة مثل مركز للتدريب المهني ومشروع الحرم الجامعي لجامعة باماكو كابالا. وتنفذ الصين التزامها بتقديم مساعدات عسكرية إلى الاتحاد الأفريقي بقيمة 100 مليون دولار. ومن خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، نقدم المساعدة العسكرية إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. كما ساهم الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية في بعض مشاريع التعاون التي تنفذها البعثة المتكاملة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق السلام والتنمية في مالي.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على إحاطته وأن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

مر الآن أكثر من أربعة أشهر بقليل منذ بدء الفترة الانتقالية في مالي ومدتها 18 شهراً. ونحيط علماً بالخطوات المتخذة حتى الآن، بما في ذلك تشكيل الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي. ويتيح تمثيل الجماعات المسلحة الموقعة للمرة الأولى فرصة لتنفيذ عملية سياسية أكثر شمولاً. ولكن الآن هو وقت العمل. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة للعمل معاً من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام في مالي. ويتعين إشراك جميع فئات المجتمع في هذه العملية.

وفي سياق التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية الفترة الانتقالية، ندعو السلطات الانتقالية إلى الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والحكومية اللازمة. ومن المهم للغاية الحفاظ على سيادة القانون والنظام الدستوري في مالي.

وأود كذلك أن أشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في العملية السياسية وفي المجتمع ككل. إن إسماع صوت المرأة في كل مرحلة من مراحل عملية صنع القرار وضمان تمثيل النساء سيساعدان في تهيئة ظروف أكثر شمولاً واستقراراً لتحقيق السلام في مالي.

وأود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التزامهما ومشاركتهما في دعم عملية الانتقال السياسي في مالي. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً لا غنى عنه في دعم عمليات الانتقال السياسي.

لا تزال الحالة الأمنية العامة في مالي تثير قلقاً بالغاً. ونشعر بقلق شديد إزاء الهجمات المنسقة ضد الوجود الأمني الوطني والدولي، وكذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين من قبل الإرهابيين والجماعات المسلحة. وستواصل إستونيا القيام بدورها في مكافحة الإرهاب من خلال المساهمة في البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وعملية بارخان بقيادة فرنسا وفرقة تاكوبا للعمليات الخاصة التابعة لها.

غير أن الهدف الوحيد للجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام في مالي، بما في ذلك في إطار التحالف من أجل الساحل، هو دعم السلطات المالية. فلا يمكن تحقيق وجود مستقر ودائم وكاف للدولة في جميع أنحاء البلد إلا بتوافر إرادة سياسية واضحة والتعاون الكامل مع جميع الأطراف المالية.

وأود أن أكرر تأكيد فهمنا الراسخ بأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر لا يزال يشكل الأساس لإيجاد حل سياسي للنزاع في مالي. ويشكل اجتماع لجنة رصد الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر بعد توقف دام خمسة أشهر مؤشراً إيجابياً، وتشجعنا المناقشات التي جرت. والآن، يتعين على الأطراف أن تتولى المسؤولية السياسية الكاملة وأن تتخذ خطوات ملموسة في تنفيذ الاتفاق.

أود أن أنقل إلى مسألة المساءلة. إن استمرار تزايد الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان أمر مروع وغير مقبول ببساطة. ومن المهم للغاية كسر حلقة الإفلات من العقاب وضمان تقديم جميع مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أو من ينتهكون القانون الدولي الإنساني إلى العدالة. وتشكل المصالحة وإعادة بناء الثقة داخل المجتمع السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

ونحث السلطات في مالي بقوة على إجراء تحقيقات كاملة في جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد قوات الأمن الوطني. ونحيط علما بإجراء بعض المحاكمات ونشجع على عقد المزيد منها لاحقا. ونشجع أيضا السلطات في مالي على النظر في التوصيات الواردة في التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي. ويجب بذل كل جهد ممكن لبناء نظام قضائي شفاف يقوم بوظائفه بشكل كامل.

أخيرا، أود أن أعرب عن قلقنا المستمر إزاء الحالة الإنسانية المتردية في مالي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى السماح بوصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثل الخاص، السيد النظيف، على إحاطته. وأود أن أشكره على وجه الخصوص على العمل الذي اضطلع به على مدى السنوات الخمس الماضية بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

في تشرين الأول/أكتوبر، كرر المجلس تأكيد الأولويات وهي: القيام بالإصلاحات السياسية والمؤسسية بهدف إجراء الانتخابات وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتحقيق الاستقرار في وسط مالي ومكافحة الإرهاب. ويبدو أن الحالة قد تغيرت اليوم. فالمناخ الحالي ملائم لتحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق السلام. واستؤنفت اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق. ويشكل أعضاء الجماعات الموقعة جزءاً من الحكومة. واتفقت الأطراف على خريطة طريق، تتضمن الأهداف التي حددناها فيما يتعلق بإدماج المتمردين السابقين في القوات الوطنية وإجراء إصلاحات مؤسسية وتنمية المناطق الشمالية. وبالإضافة إلى تلك الالتزامات، يتوقع المجلس تحقيق نتائج ملموسة بتجديد ولاية البعثة المتكاملة في شهر حزيران/يونيه. وأعلم أن جميع الأطراف المالية على علم تام بذلك.

وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في وسط مالي، فإن النتائج الأولية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك بدء الإجراءات وعقد جلسات لسماع الدعاوى، مشجعة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتمكين من تحقيق المصالحة الدائمة. وتواصل البعثة القيام بدور مفيد، لا سيما من خلال العمليات العسكرية المنسقة مع جيش مالي وبرامج الحوار بين المجتمعات المحلية.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، بعد عام واحد من مؤتمر قمة بو، فإن التقييم العام إيجابي. وتم تحييد الكثير من العناصر الإرهابية، بما في ذلك العديد من كبار القادة. وتحسن التنسيق بين عملية بارخان والقوات المسلحة الوطنية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بفضل إنشاء مركز قيادة مشتركة في نيامي. ولا يزال جيش مالي ملتزماً تماماً، رغم التغييرات السياسية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وكان العام الماضي أكثر السنوات دموية خلال العقد الماضي في وسط مالي، حيث ترسخت جذور الأزمة. وللأسف، أودت الهجمات الأخيرة بحياة جنود فرنسيين وأظهرت أن الجماعات الإرهابية لا تزال قادرة على إحداث ضرر كبير. ولا تزال الجهود المبذولة لعودة الدولة واستعادة الخدمات العامة في جميع أنحاء الإقليم غير كافية.

وتجربنا هذه النتائج المتباينة على مضاعفة جهودنا. ويجب أن تكون التدابير الأمنية مصحوبة بعودة الإدارات والخدمات إلى السكان. وستمكن هذه الجهود من استعادة الثقة بين الدولة والسلطات المحلية والأشخاص الذين يعيشون هناك ومكافحة سيطرة الإرهابيين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الإنمائية والمساعدة الإنسانية، مع مراعاة النهج المتكامل الذي يتبعه "التحالف من أجل منطقة الساحل". ومن المهم للغاية الحفاظ على الحيز الإنساني وحماية العاملين في المجالين الإنساني والصحي. وتشيد فرنسا بعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في تلك المجالات.

وفي المجال العسكري، استمر تدويل الجهود في الأشهر الأخيرة، مع اتساع نطاق عمليات قوة تاكوبا. ويتعين على القوات المسلحة في مالي أن تعزز عملية إعادة تشكيّلها مع الحفاظ على التزامها بالعمليات. ويمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، التي وسعت نطاق عملها مؤخراً، أن تساعد على القيام بذلك. كما تؤدي القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دوراً أساسياً وتستحق دعماً معززاً، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة. ونرحب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال الآلية الثلاثية الأطراف التي يمولها الاتحاد الأوروبي. ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

أخيراً، من الضروري أن يستمر تنفيذ خطة تكيف البعثة حتى يمكن تعزيز فعاليتها. وأشجع البلدان المساهمة على الاستجابة لطلبات الأمانة العامة لسد الثغرات في قدرات القوة.

وفي هذه الفترة الحاسمة، يلزم تهيئة مناخ سياسي سلمي وتوافقي. ولا يمكن لمالي أن تسمح بالانقسامات التي من شأنها أن تقوض أهداف المرحلة الانتقالية، ولا سيما انتخابات آذار/مارس 2022. وفي ذلك السياق، تؤيد فرنسا جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي زارت باماكو مرة أخرى لتقييم تنظيم الانتخابات.

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، نغارج نايدو كاكاتور

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته الثاقبة بشأن الحالة السياسية والأمنية في مالي وعلى آخر المستجدات التي قدمها عن أنشطة البعثة.

وأعرب عن تعازي عقب الوفيات المؤسفة مؤخرا لأفراد من قوات الدفاع المالية ولحفظه سلام تابعين للبعثة ولجنود فرنسيين. وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن بذور الأزمة في مالي قد زُرعت إبان النزاع الليبي في عام 2011. فقد ساهمت عودة المقاتلين إلى شمال مالي وانتشار الأسلحة القادمة من ليبيا في ترمد الطوارق في الشمال.

وكان السبب الرئيسي وراء الانقلاب والإطاحة بالحكومة المدنية في عام 2012 هو سوء التعامل المزعوم مع الحالة في شمال مالي. وازدادت الحالة سوءا بسبب الهجوم الذي شنته الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة في جنوب مالي في أوائل عام 2013. وقد تسلمت البعثة المتكاملة المسؤولية من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

ورغم وجود البعثة المتكاملة لما يقرب من ثماني سنوات والجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما فرنسا، تشهد مالي تكرارا لأحداث عام 2012. ولا تزال الحالة السياسية غير مستقرة، وتفترق الحكومة المالية إلى القدرات والموارد، ولا تزال الحالة الأمنية في وسط وشمال مالي مثيرة للقلق، وتزداد قوة الجماعات الإرهابية مثل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى"، وتتواصل بلا هوادة الهجمات على المدنيين والبعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية والوكالات الإنسانية.

وتتقل كاهل البعثة المتكاملة ولاية ضخمة ويؤثر الافتقار إلى الموارد المناسبة لها على أدائها. ولذلك، يجب علينا، لدى مناقشة الحالة في مالي والبعثة المتكاملة، أن ندرك العوامل التي تسهم في استمرار الأزمة في البلد. وفي هذا السياق، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

تبعث التطورات السياسية في مالي خلال الأشهر الثلاثة الماضية على تفاؤل حذر خلال الأيام القادمة. ومن التطورات التي نرحب بها تعيين رئيس ورئيس وزراء من المدنيين وتشكيل الحكومة الانتقالية وإصدار ميثاق انتقالي وخريطة طريق وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي الذي يضم 121 عضوا. كما أظهرت الحكومة الانتقالية التزامها بالنهوض بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وضمت أصحاب المصلحة من الشمال في المجلس الوطني الانتقالي. وفي حين أن تنفيذ اتفاق السلام أمر حاسم لتحقيق الاستقرار في الشمال، يجب على السلطات أن تولي اهتماما متساويا للمسائل المتعلقة بوسط مالي.

أولا، ثمة حاجة إلى إحرار تقدم سريع في الإصلاحات المؤسسية والسياسية والانتخابية لتحقيق الهدف الطموح المتمثل في إجراء الانتخابات بحلول نهاية فترة الـ 18 شهرا الانتقالية. وتوفر توصيات الحوار الوطني الشامل أساسا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأهمية الوطنية. ونرحب بإنشاء الاتحاد الأفريقي لفريق لدعم الانتقال ولجنة متابعة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونأمل أن يحرز تقدما إيجابيا في الأشهر المقبلة.

ثانياً، إن إعادة ترسيخ وجود الدولة وسلطة الدولة أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في مالي. فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مالي في جهودها الرامية إلى إعادة مؤسسات الدولة والإدارة المدنية والكيانات القضائية بشكل فعال، ولا سيما في شمال مالي ووسطها. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيكون من المهم توفير التدريب وبناء القدرات في المؤسسة المدنية ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية. وعمليات قوات الدفاع والأمن المالية تتطلب دعم البعثة المتكاملة المستمر.

ثالثاً، لقد أخطنا علماً بآخر المستجدات التي قدمها الأمين العام (S/2020/1282) بشأن عمليات البعثة والتحديات الأمنية والخطة الانتقالية، بما في ذلك استراتيجية خروج محتملة. فالبعثة تؤدي دوراً هاماً في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مالي من خلال دعمها السياسي والعسكري لعملية السلام وما تتخذه من تدابير لبناء الثقة. إننا نشيد بجهود حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة في هذه الظروف المعقدة والصعبة. رابعاً، لا بد من تجهيز البعثة بالقدر الكافي إن أريد لها أن تضطلع بولايتها على نحو أكثر فعالية. فتوقع إنجاز المزيد بالموارد المتناقصة يأتي بنتائج عكسية. وستتظر حكومة بلدي في اقتراح الأمين العام المتعلق بنشر العتاد الجوي في البعثة المتكاملة. وقد ساهمت الهند كذلك بمبلغ مليون دولار في عام 2013 لصندوق بعثة الدعم الدولية إلى مالي التي تقودها أفريقيا.

خامساً، لا يمكن لمالي - أو أي دولة أخرى في منطقة الساحل - التصدي بمفردها لخطر الإرهاب. ولذلك تحتاج القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى دعم أقوى من المجلس ومن المجتمع الدولي.

سادساً، ندعم دور الوساطة الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري. وينبغي للممثل الخاص للأمين العام أن يواصل العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتقديم كل مساعدة ممكنة إلى الحكومة الانتقالية أثناء فترة الانتقال.

وتعتقد الهند أن الدعم المستمر من المجتمع الدولي أمر حاسم بالنسبة لمالي في هذا الوقت الحرج. وقد قدمت الهند من جانبها قروضاً ميسرة يبلغ مجموعها 353,6 مليون دولار لمشروع إنمائية مختلفة في مالي، بما في ذلك في قطاع الطاقة.

كما تقدم الهند عدداً كبيراً من دورات التدريب للمسؤولين الماليين في إطار برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي. ومالي هي أحد المستفيدين من نظام الأفضليات الجمركية المعفاة من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نمواً، حيث لا تفرض أي رسوم على نحو 95 في المائة من صادراتها إلى الهند. وكذلك قدمت الهند في وقت سابق من هذا العام، أدوية حيوية لمالي لمساعدتها على مكافحة جائحة فيروس كورونا.

وبعد اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بحكومة مالي الانتقالية، قدمت الهند دعمها الكامل. كما أيدت الهند استمرار عضوية مالي في مجلس إدارة مجتمع الديمقراطيات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام الهند بمساعدة مالي على التغلب على الأزمة السياسية والأمنية الراهنة.

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولاً أشكر السيد النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي، على إحاطته النيرة وعلى العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. تعترز أيرلندا بكونها بلدا مساهما بقوات في جهود تحقيق الاستقرار في مالي.

وكما سمعنا هذا الصباح، فإن وجود البعثة في مالي يظل أمرا حاسما. فمستوى العنف في مالي يبعث على الانزعاج، ونذكر أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لحماية الأرواح البشرية. ولذلك، من الضروري أن تتوفر للبعثة القدرة والموارد التي تحتاج إليها لأداء مهمتها.

ونرحب باستمرار تنفيذ خطة البعثة المتكاملة للتكيف. ونؤيد بصفة خاصة هدف توفير الحماية استباقيا للمدنيين في وسط مالي. ونشجع التنفيذ الكامل للخطة في أقرب وقت ممكن.

وأعرب عن خالص التعازي على الضحايا الذين قتلوا مؤخرا في مالي، بمن فيهم أفراد البعثة والقوات المسلحة الفرنسية. وأود أن أشيد بجميع الذين ضحوا بحياتهم في خدمة السلام والأمن في مالي.

إن مالي تمر بمنعطف هام. وترحب أيرلندا ترحيبا قويا بالتقدم المحرز في إنشاء الحكومة الانتقالية والمؤسسات الانتقالية. ونشيد بالقيادة التي أبدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في دعم تلك المرحلة الانتقالية. واليوم نشجع جميع المايين على مواصلة العمل لكفالة نجاح عملية الانتقال بقيادة المدنيين والعودة إلى النظام الدستوري. وندعو الحكومة إلى التحرك نحو إجراء انتخابات شاملة وشفافة وحرّة ونزيهة وذات مصداقية في غضون فترة الـ 18 شهرا.

فهناك الآن فرصة حقيقية في مالي لإحراز تقدم نحو تحقيق سلام شامل ودائم. إن رسالة الرئيس ندو بمناسبة السنة الجديدة تبعث الأمل وتوفر سبيلا للمضي قدما. وننتطلع إلى ترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال.

أود أن أوجز عددا من المجالات التي يلزم فيها إحراز تقدم ويمكن إحرازه في آن معا. ونحن نعلم أن العديد من المايين يشاطرون هذا الرأي أيضا.

ويظل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بشأن مالي أمرا حاسما. ونرحب ترحيبا قويا بإشراك المجتمع المدني في مجلس النواب الانتقالي، وكذلك بإشراك أربعة ممثلين للحركات الموقعة للمرة الأولى. فنحن نرى في ذلك فرصة للدفع قدما بعملية السلام. واستمرار البعثة في دعم جهود الوساطة والمصالحة المجتمعية أمر حيوي لجهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. فهما سيعززان تنفيذ الخطة.

وأود أن أسلط الضوء على الخطوات المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام وأرحب بها. لقد سمعنا العديد من المتكلمين يشيرون إلى ذلك هذا الصباح، وندعو إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية الانتقال السياسي. فستساعد مشاركة المرأة على ترسيخ هذه العملية. وإذ أتطلع إلى المستقبل، أؤكد على ضرورة تشجيع النساء ودعمهن للمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة وعلى نحو مجد كناخبات ومرشحات وممثلات

لمجتمعاتهن. فذلك يصب في مصلحة مالي. ونعترزم، بوصفنا الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب المكسيك، أن نتابع التقدم المحرز ونرصده ونأمل أن ندعمه.

وما زال يساورنا القلق إزاء مستويات العنف، بما في ذلك العنف الناجم عن النزاعات القبلية والنشاط الإرهابي - كما سمعنا هذا الصباح. وكذلك ندرك أنه لا يمكن التصدي لتلك التحديات من خلال الجهود الأمنية وحدها. فيجب أن نساعد على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بالعمل معا لدعم التنمية المستدامة والشاملة. ويجب أن يكون ذلك في صميم كل جهودنا. ويجب علينا كذلك أن نعمل على تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في مالي.

ومن الواضح أن استعادة سلطة الدولة جزء لا يتجزأ من أمن مالي. ويؤدي دعم البعثة المتكاملة لقوات الأمن والسلطات القضائية في مالي دورا هاما في ذلك الصدد. ونرحب كذلك بالجهود المبذولة لدفع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب والإدماج ونؤكد على ضرورة إيلاء الاعتبار لتعميم حماية الطفل في ذلك العمل.

وتحيط أيرلندا علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي وتشجع الحكومة على الاستجابة بصورة شاملة. إن إنهاء الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من كسر دورة النزاع، والأهم من ذلك، لبناء الثقة في مؤسسات الدولة. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ولا نزال نشعر بقلق خاص إزاء تدهور الحالة الإنسانية، التي نعرف أنها تتفاقم بسبب مرض فيروس كورونا. إن العنف وازدياد التشريد وتزايد انعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ كلها عوامل لها عواقبها. ولا يزال انعدام فرص الحصول على التعليم، ولا سيما للمراهقات، تحديا رئيسيا، ويمكن أن أقول إنه خطر. وندعو الحكومة إلى التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتمكين الضحايا من اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وبالطبع، مساءلة الجناة. وندعو جميع الأطراف إلى دعم العمل الإنساني واحترام المبادئ الإنسانية وتيسير تقديم المساعدة الأساسية إلى المحتاجين.

وتدرك أيرلندا بشكل خاص الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن في مالي. وقد تشرقنا في العام الماضي بتولينا، إلى جانب مالي والنيجر، رئاسة حدث بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وانعدام الأمن المرتبط بالرعي. ونرى أنه يجب علينا أن نعمل المزيد لإدماج التهديدات الحالية والمتوقعة المتصلة بالمناخ في تحليلاتنا وإجراءاتنا في مالي. وإذ نعمل مع النيجر على تعميق فهم مجلس الأمن للصلات بين المناخ والأمن، نأمل أن نسلط الضوء على منطقة الساحل والتحديات الخاصة التي تسببها تلك الروابط.

وفي الختام، أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى كفالة حصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الموارد الكاملة اللازمة لتمكينها من مواصلة الوفاء بأولوياتها الأساسية، وهي حماية المدنيين ودعم إحلال السلام في مالي. إن أيرلندا، بلدي، تعرف بحكم التجربة أن الطريق إلى السلام ليس سهلا أو ممهدا، ولكن السلام ممكن وينبغي السعي إليه بقوة. ونعرف - بل نعرف جيدا - أن مالي تتحمل عبئا كبيرا من المسؤولية في النهوض لمواجهة هذه التحديات والالتزامات المعقدة، ونريد أن نكرر تأكيد دعمنا لمرافقة مالي على هذا الطريق. وكما قال السيد النظيف اليوم، فإننا نأمل في أن يؤدي هذا المسار إلى مستقبل أكثر إشراقا واستقرارا لمالي وللشعب المالي.

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا بوينروسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثل الخاص السيد النظيف على إحاطته التي تذكرنا بالتحديات التي لا يزال يتعين مواجهتها من أجل تحقيق السلام في مالي. وأود أيضا أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على عملها من أجل السلام، وأن أعرب، باسم بلدي، عن تعازينا لفقدان أحد أفرادها على نحو مؤسف.

وتدرك المكسيك أهمية التزام الحكومة باحترام الميثاق الانتقالي وكل ما ينطوي عليه من أهمية في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وهذا هو البديل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما نحو المصالحة الوطنية. إن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في الشهر الماضي يضع الأسس المؤسسية للإعداد لذلك على وجه التحديد، أي للانتقال الديمقراطي الذي يطالب به المجتمع المالي ويستحقه. ومن المهم أن يبدأ العمل التشريعي، بدعم من مجلس الأمن وبالتعاون مع المجتمع الدولي، وأن يتم إنشاء المؤسسات اللازمة لتنظيم الانتخابات في غضون الأطر الزمنية المتفق عليها.

ونظرا لهشاشة الحالة الراهنة، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تستخدم مساعيها الحميدة لضمان أن تكون العملية الانتقالية شاملة للجميع وألا تؤدي إلى أعمال عنائية جديدة بين الجهات الفاعلة السياسية في مالي. ولذلك، من المستصوب التعاون الوثيق مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن المكسيك ترحب بمشاركة تسع نساء في اجتماع لجنة رصد الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن النساء لا يمثلن سوى 31 في المائة من المشاركين فيه. وينبغي أن تتجاوز مشاركتهن الحصة المحددة. ولذلك، من المستصوب أن تزودنا تقارير الأمين العام في المستقبل بالمزيد من البيانات النوعية لتقييم على نحو أفضل الدور الذي تؤديه المرأة في عملية السلام وفي الحياة السياسية في مالي. وستتيح لنا هذه البيانات تقييم مدى حضور المرأة ومشاركتها في هذه العمليات، وستساعدنا على التحقق من أن تهيئة ظروف الإدماج جارية بالفعل.

وعلاوة على ذلك، يأسف بلدي لاستمرار انتهاكات حقوق الطفل في ظل الإفلات من العقاب على نطاق واسع. وتدعو المكسيك إدانة قاطعة قيام الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال، وتدعو السلطات الوطنية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بالتحقيق مع المذنبين بارتكاب هذه الجرائم غير المقبولة ومعاقبتهم.

إن إمكانية اللجوء إلى القضاء أمر أساسي لتيسير المصالحة فيما بين الماليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تعزيز المؤسسات القضائية في البلد، ويجب على السلطات الوطنية أن تحترم استقلالية هذه المؤسسات وألا تستعيد سياسيا منها.

وللأسف، لا تزال أنشطة الجماعات الإرهابية والعنف الطائفي تتسبب في وفيات المدنيين وتدمير سبل العيش في مجتمعات محلية بأكملها، ولا سيما في وسط وشمال مالي. ونلاحظ بقلق اتساع نطاق العنف على هذا النحو. ومن الخطورة بمكان أن يُبلغ عن وقوع هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في جنوب البلد

في الأشهر الأخيرة. والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الوجود العسكري، فضلا عن الحكومة المالية، أمر أساسي لمنع استمرار تصاعد العنف.

ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة المرتجلة تحديا رئيسيا. وننوه بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا المجال، لكنها غير كافية للقيام على نحو فعال بمكافحة آفة تضر بالمجتمع المالي ضررا شديدا.

وتعرب المكسيك، بوصفها رئيسة لجنة الجزاءات المفروضة على مالي، عن اهتمامها بالحفاظ على التعاون الوثيق مع أعضاء مجلس الأمن، وبتعزيز الحوار الدائم مع المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة. وينبغي لنظام الجزاءات أن يدعم العملية السياسية الداخلية وألا يكون مجرد مسألة إدارية دون غرض محدد.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - تونس وكينيا والنيجر - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3)، أود أن أشيد إشادة كبيرة بالسيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الممتازة والجهود الشخصية التي يبذلها من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في مالي.

بعد أربعة أشهر تقريبا من إنشاء السلطات الانتقالية، حان الوقت لتقييم ما أنجز وما تبقى من عمل في البلد الشقيق مالي. وليس من قبيل المبالغة القول إن السلطات الانتقالية عملت بنجاح على تحسين المناخ السياسي، الذي كان منذ وقت ليس ببعيد مصدر قلق كبير لنا.

وقبل يومين عندما تناولنا تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/1293)، قدم لنا الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إحاطة صريحة عن الحالة في منطقة مفعمة بالأمل فيما يتعلق بالعمليات السياسية على الرغم من الشواغل الشديدة بشأن الحالة الأمنية (انظر S/2021/43). لا بد من القول إن التقدم المحرز يُنسب الفضل فيه إلى البلدان التي نظمت الانتخابات السلمية ومؤسسات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اللذين دعما ذلك التقدم.

وبالإشارة بوجه خاص إلى مالي، أود أن أثني باسم (مجموعة 1+3) على الجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية في تنفيذ اتفاق السلام في عملية تنظيم الانتخابات للاحتفال بعودة البلد إلى النظام الدستوري الطبيعي. وترحب (مجموعة 1+3) أيضا باستكمال إنشاء أجهزة المرحلة الانتقالية، ووضع الأطراف في اتفاق السلام خريطة الطريق المستكملة للإجراءات ذات الأولوية في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 لتنفيذ الاتفاق، وتحديد مواعيد نهائية لمراجعة الدستور والتشريعات المتعلقة بالسلطات المحلية والشرطة الإقليمية، والتوضيح المتوقع لمفهوم قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها، والتدابير المتخذة والمتوخاة في إطار المنطقة الإنمائية في المناطق الشمالية من البلد، والتدابير المتعلقة بالمصالحة والعدالة، والتقدم الملحوظ في مكافحة الإفلات من العقاب، والحالة الأمنية في وسط البلد، ودور المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها.

وأود أن أشكر باسم (مجموعة 1+3) الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الدعم القيم الذي تقدمه في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فضلا عن دعمها الإضافي. إن إتاحة مركز القيادة التابع للاتحاد الأوروبي في باماكو للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل منذ 3 حزيران/يونيه 2020 إنجاز آخر نرحب به نظرا لأهميته. وتحتاج مالي في هذه المرحلة الحاسمة من عملياتها الانتقالية إلى دعم الجميع حتى يصبح التقدم المذكور أعلاه لا رجعة فيه.

عليه، وكما دعت السلطات الجديدة حتى الآن، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون الانتخابات المقبلة حرة وشفافة وشاملة للجميع، لا سيما وأن المنازعات الانتخابية أصبحت السبب الجذري

للأزمات التي هزت دولة مالي بشدة وبصورة منتظمة خلال السنوات الأخيرة. ونأمل أن تساعد الزيارة التي قام بها مؤخرا السيد غودلاك جوناثان، الممثل السامي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مالي، في تمهيد الطريق لتنظيم هذه الانتخابات. ولا شك أن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقرر عقده في أبوجا في شباط/فبراير المقبل سيركز على مساعدة مالي في عملياتها الانتقالية.

ونرحب أيضا باستعداد السلطات المالية لإعادة تفعيل الجيش المالي حتى يتمكن من كفالة أداء دوره الشامل في الدفاع عن سيادة وسلامة الأراضي المالية. وقد بدأ يحقق انتصارات ضد قوى الشر بالفعل. كما أنه يشارك في جميع العمليات المشتركة مع حلفائه.

وأود أيضا أن أحيي باسم (مجموعة 1+3) الجهود الناجحة التي تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحقيقها، وأن أدين الخسائر في الأرواح البشرية بين صفوفها سواء بسبب الهجمات الجبانة التي تشنها الجماعات الإرهابية المسلحة أو نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي من المتوقع أن تكون موجتها الثانية أكثر إثارة لقلق دول المنطقة من الموجة الأولى. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أولوية ليس بالنسبة لمالي فحسب بل في جميع أنحاء أفريقيا حيث تعدّ الاتجاهات الإرهابية شاعلا كبيرا. وعلى وجه الخصوص، فإن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طرق الإمداد الرئيسية أمر يدعو إلى القلق.

ولذلك تعتمد (مجموعة 1+3) على استمرار دعم مجلس الأمن للسلطات الوطنية المالية حتى لا تعكس العناصر المتطرفة التقدم المحرز. وفي هذا السياق، ندعم القوة المشتركة وندعو إلى تقديم الدعم المستمر والكافي لها، بما في ذلك الدعم المالي وهو أمر أساسي لكي تضطلع بمهامها وتفي بولايتها. ولذلك فإننا نرحب بالدعم الحاسم الذي تقدمه البعثة في سياق تحقيق الاستقرار والاستعادة التدريجية لسلطة الدولة في وسط البلد وشماله. وينطبق الأمر نفسه على دعمها الحاسم الذي مكّن من إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها على الرغم من بعض الصعوبات المتبقية.

وتعتقد (مجموعة 1+3) أنه ينبغي أن يُنظّم - على غرار البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين غير المدمجين الذي ينفذ بدعم من البعثة المتكاملة والبنك الدولي - برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة تمكّن الجيش من أن يكون عنصرا رئيسيا في التنمية. تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يتجاوز التدريب الذي يتلقاه الجنود المدمجون والمقاتلون السابقون الجانب الأمني وحده. ونحن مقتنعون بأن المهارات الإضافية في مجالات الهندسة المدنية والزراعة وتربية الحيوانات ستكون هؤلاء المقاتلين السابقين من تقديم إسهام قيم في إنعاش المناطق المتضررة وفي بناء مالي يسودها الرخاء والسلام والعدالة.

وعلاوة على ذلك، تشعر (مجموعة 1+3) بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وأنتي على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتكثيفهم الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي ظروف الموجة الثانية للجائحة فإن تدهور الحالة الأمنية وتدهور السياق السياسي، يجب أن يستمر تقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين، دون عوائق وأن تتناسب مع احتياجاتهم.

ونحن إذ نضع ذلك نصب أعيننا، نشيد بأنشطة الوساطة والمساعدة الإنسانية التي تقوم بها البعثة المتكاملة، التي يسرت الحصول على المعونة الإنسانية في عدة مواقع، والأهم من ذلك، التخفيف من حدة العنف بين القبائل. ونرحب بتخفيف حدة التوترات المرتبطة بإدارة بلدية أغيلهوك عقب الاتفاق الأخير الذي

أبرم في يومي 7 و 8 كانون الثاني/يناير 2021 وفي أنفيس بين قادة المتمردين السابقين في تنسيقية الحركات الأروادية وانتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 .

وفي هذا الصدد، تكرر تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر دعوتها إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لظاهرة زعزعة الاستقرار نتيجة للنزاعات القبلية من خلال العمل المنسق، الذي يمكن أن يشمل وضع مشروع مشترك بين المجموعة الخماسية والأمم المتحدة بغية التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تكرارها .

اليوم وبعد مرور عام على انعقاد مؤتمر قمة باو في 13 كانون الثاني/يناير 2020، لا تزال الحالة في مالي والمنطقة دون الإقليمية مصدر قلق بالغ على الرغم من أن عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوة المشتركة قد خفضت بشكل كبير عدد النزاعات وقدرة الجماعات الإرهابية المسلحة على إلحاق الضرر بمنطقة الساحل الوسطى. ويشهد بذلك بطبيعة الحال أحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة. إن الطابع غير المتناظر للهجمات التي نشهدها، بما فيها تلك التي وقعت مؤخرا في النيجر ونيجيريا، يتطلب منا أن نكون أكثر يقظة وبصورة دائمة.

وفي حين نقدر الدعم الذي يقدمه الشركاء الآخرون والبعثة المتكاملة في مساعدة القوة المشتركة، يجب علينا أن نبذل جهدا لتعديل استراتيجياتنا للتدخل في منطقة الساحل بسبب أوجه القصور في آلية الدعم المحددة في التقييمات الأخيرة للأمين العام. وترى (مجموعة 1+3) أن التجديد المقبل لولاية البعثة المتكاملة ينبغي أن يتيح لنا فرصة لإلغاء مهمة دعم القوة المشتركة التي أوكلت إلى البعثة بموجب القرار 2391 (2017) في ولايتها بغية تمكينها من التركيز بشكل أفضل على أولوياتها الاستراتيجية نظرا للوضع الراهن في الميدان. وفي المقابل، ينبغي إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مخصص للقوة المشتركة. وبدلا من ذلك، يمكن لمكتب الدعم هذا أن يقدم تبرعات لتمويل الدعم اللوجستي والعملياتي والتكتيكي للقوة المشتركة.

ختاما وكما قلت في البداية، فقد حان الوقت لتقييم الوضع من أجل تقييم إجراءاتنا وتكييفها. ويجب أن نعيد التفكير في استراتيجياتنا للتدخل وننسقها حتى يتمكن المليون من أن يكونوا العنصر الرئيسي الفاعل في تحقيق الاستقرار في بلدهم.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أشكر الممثل الخاص للنظيف على ما قدم من آخر المستجدات في الوقت المناسب. وأرحب أيضاً بحضور السفير عيسى كونفورو ومشاركة مالي المستمرة في هذه الجلسات.

مرت خمسة أشهر منذ الانقلاب في باماكو. ويتوقف التقدم في مالي والاستقرار في المنطقة الآن على عودة عملية الانتقال السلمي والشامل والفعال إلى الوضع الدستورية الطبيعي. أمامنا أكثر من عام بقليل على الموعد المقرر لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. ولكن يجب أن يبدأ الشعب المالي بالفعل في الشعور بالتحسن خلال الفترة الانتقالية، ويجب أن يحدث ذلك وفقاً لاتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015.

وإذ نتطلع إلى المرحلة الانتقالية وما بعدها، أود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل رئيسية.

أولاً، العمليات السياسية الشاملة للجميع أساسية، ومشاركة المرأة ضرورية لتحقيق نتائج مستدامة. وفي حين أن هناك حاجة إلى مزيد من الشمولية، أود هنا أن أسلط الضوء على أحد التطورات الإيجابية. نرحب بضم تسع نساء إلى لجنة متابعة الاتفاق. إن إسهاماتهن في المناقشات المتعلقة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاحات، والتعليم، والتنمية، والمصالحة، والعدالة، وغير ذلك من المسائل بالغة الأهمية. ونأمل أن يمثل إدماجهن توجهاً نحو مشاركة المرأة وتمثيلها على نحو كامل ومتساو ومجد على جميع المستويات. وستواصل النرويج دعم تلك الجهود في كل المراحل.

ثانياً، يجب حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولهذا تشارك النرويج في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ بدايتها. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، ننشر مرة أخرى طائرة نقل في البعثة كجزء من خطة تناوب مبتكرة وضعت مع البلدان الشريكة في عام 2016. كما توفر فريق شرطة متخصصاً يساعد مالي في بناء القدرات في مكافحتها للإفلات من العقاب.

ونحن قلقون إزاء التقارير الأخيرة عن الانتهاكات والإساءات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك التجنيد القسري والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وفي ضوء ذلك، نرى أن إسهام البعثة في تعزيز سيادة القانون لا يقل أهمية عن أي وقت مضى.

ونحن ندعو السلطات المالية إلى متابعة التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي، بمساعدة الشركاء. إن الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي والمساءلة عنصران أساسيان في إعادة بناء الثقة وكسر دوامات العنف واستعادة سلطة الدولة وشرعيتها. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب، ويجب أن تكون السلطات الوطنية قدوة. ولذلك، نرحب بكون مكافحة الإفلات من العقاب أولوية في خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة الانتقالية.

ثالثاً، من أجل ضمان حلول قابلة للتطبيق وطويلة الأجل للتحديات المعقدة التي تواجه مالي، هناك حاجة إلى تناول أهداف أمنية شاملة تتجاوز مكافحة الجماعات المسلحة. ومن الضروري استعادة سلطة الدولة والخدمات الأساسية بسرعة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك التعليم الجيد. ليس بوسع مالي تحمل ضياع جيل.

ونحض أيضا جميع أصحاب المصلحة على مواصلة كفالة وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بأمان ودون عوائق وتعزيز التنسيق المدني - العسكري. وعلاوة على ذلك، من المهم معالجة الآثار الحالية الطويلة الأجل لتغير المناخ والتكيف معها، والتي تؤدي إلى ندرة الموارد وتزيد النزاعات القائمة.

أخيرا وليس آخرا، الحوار والمصالحة. تشمل ولاية البعثة دعم الحوار مع جميع أصحاب المصلحة وفيما بينهم. وباختصار، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية.

قبل أن أختتم بياني، وفي ضوء العام الجديد، أود أن أشيد بكل من يعمل على دعم التقدم في مالي. يبين تقرير الأمين العام (S/2020/1281) بوضوح المهام الصعبة التي تواجههم.

ونقدم تعازينا لفرنسا، التي فقدت مؤخرا خمسة جنود في مكافحة الإرهاب في مالي، ونعرب عن قلقنا إزاء الهجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على قافلة تابعة للبعثة في تمبكتو هذا الصباح.

كما نشيد بالممثل الخاص للنظيف والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على الأدوار الرئيسية التي يواصلون الاضطلاع بها بعد الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس. لقد سمعنا دعواتهم لمواصلة دعم مالي.

وستظل النرويج، بوصفها عضوا جديدا في المجلس، شريكا بنّاء لمالي، بما في ذلك من خلال البعثة المتكاملة والجهود الدولية الأخرى.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينيفا

نشكر الممثل الخاص للأمين العام لمالي، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته عن الحالة في البلد، وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونلاحظ موقفه المتفائل بحذر.

ونثني على السلطات الانتقالية التي تتخذ الخطوات المناسبة لاستعادة النظام الدستوري. وقد اعتمد ميثاق انتقالي، وبدأ المجلس الوطني الانتقالي أعماله. ومن المهم أن تدخل السلطات في حوار مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 وتنسيقية الحركات الأروادية. لقد انضم ممثلوهم إلى الحكومة، وهو ما يمثل خطوة هامة على طريق المصالحة الوطنية. ونحن على ثقة بأن السلطات الجديدة ستبذل كل ما في وسعها لضمان التقيد بالإطار الزمني للفترة الانتقالية - 18 شهرا - التي تجرى بعدها انتخابات برلمانية ورئاسية عامة.

ويتوقف تحقيق استقرار الحالة في البلد على التنفيذ الصارم من جانب الحكومة الانتقالية والقوى السياسية الأخرى لأحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في الجزائر العاصمة. ونأمل أن يستمر الحوار البناء في هذا الصدد مع الجماعات الموقعة، الذي بدأ بالفعل يؤتي ثماره. وتم الاتفاق على مرحلة ثانية من عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. يجب أن تستمر الإصلاحات في قطاع الأمن وإدارة الدولة، ويجب مراعاة مصالح جميع فئات شعب البلد، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أقاليمه الشمالية.

ولا يمكننا أن نسمح للإرهابيين بالاستفادة من الصعوبات الحالية. وإذا حكمنا من خلال التواتر المتزايد لهجماتهم، فإنهم يشعرون بمزيد من الثقة. وتستهدف هجماتهم المدنيين، وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وعسكريين من دول أخرى يساعدون مالي في مكافحة الإرهاب.

ويساورنا القلق إزاء الحالة في مثلث لبيتاكاو - غورما، حيث يقاوم المسلحون على حدود مناطق نفوذهم ومن أجل السيطرة على ممرات تهريب المخدرات والأسلحة وإمداداتها. وهناك الآن اشتباكات مزمنة بين القبائل في موبتي وسيغو. وفي جميع أنحاء البلد، ازدادت وتيرة الهجمات، وتزدهر عمليات الاختطاف واللصوصية والابتزاز والسرقات، كما أن هناك عددا متناميا من انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الحالة الإنسانية في مالي مصدر قلق بالغ. وبسبب جائحة فيروس كورونا، ازداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية زيادة كبيرة. ولا تزال مدارس عديدة مغلقة، والمرافق الطبية متقلبة بالأعباء. وكل ذلك يتطلب استجابة عاجلة من جانب الوكالات الإنسانية.

نحن نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الوساطة السياسية في مالي. ونشيد بصفة خاصة بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وندعو السلطات المالية إلى التعاون بنشاط مع نظيراتها في المنطقة. ونرحب بحقيقة أن الخطوات الرامية إلى استعادة الحكم الدستوري قد أسفرت عن رفع القيود التي تفرضها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مالي.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الحالة في مالي عامل رئيسي في الأمن الإقليمي. ونأمل أن يتم تنفيذ المشاركة الكاملة للقوات المسلحة المالية في عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل والقرار الذي اتخذته البلدان الأفريقية في عام 2020 بتعزيز الإجراءات ضد الإرهاب. إن فكرة مفوضية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في نشر عناصر القوة الأفريقية الاحتياطية في منطقة الساحل تستحق الدعم.

ولا يزال التعاون والتنسيق الوثيقان بين باماكو والبعثة المتكاملة أمرا لا بد منه. ويجب على حفظة السلام أن يواصلوا الاضطلاع بولايتهم بدقة في شمال ووسط البلد. ونرحب بالمساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة في بناء قواعد القوات المسلحة المالية في غاو وكيدال وتمبكتو، فضلا عن مساعدتها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومع ذلك، فإننا نذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، واستعادة السيطرة على المناطق الشمالية، وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المشاكل تقع على عاتق الماليين أنفسهم.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على قيادته الفعالة للبعثة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أشكر الممثل الخاص السيد النظيف على إحاطته الثاقبة والمفصلة، وأود أن أبدأ بتقديم التعازي فيما يتعلق بجميع الذين توفوا في النزاع، بمن فيهم أفراد القوات المالية والدولية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - ومؤخراً القوات الفرنسية التي خدمت في عملية بارخان، بما في ذلك الهجوم بالأجهزة المتفجرة المرتجلة على قافلة في تمبكتو هذا الصباح.

خلال آخر جلسة للمجلس بشأن مالي، في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8765)، دعت المملكة المتحدة الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي دون مزيد من التأخير. وأشربنا على وجه الخصوص إلى أننا كنا نأمل أن نرى الحكومة الانتقالية تتخذ خطوات لتولي قيادة عملية السلام، والتصدي للإفلات من العقاب، والعمل على إجراء الانتخابات في غضون 18 شهراً.

وإنني أثني على الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية والأطراف الموقعة الأخرى في تلك المجالات خلال الأشهر الثلاثة الماضية وأرحب بها. وترحب المملكة المتحدة بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، وينشر خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وبالمشاورات الجارية الآن بشأن التشغيل الكامل لمنطقة التنمية الشمالية.

ونرحب أيضاً بالخطوات المتخذة لاستكمال المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدء المرحلة الثانية، ونأمل أن يمهد ذلك الطريق لإصلاح أوسع نطاقاً لقطاع الأمن.

كما نرحب ترحيباً حاراً بحقيقة إدراج تسع نساء لأول مرة بصفة ممثلات للحركات الموقعة على الاتفاق في لجنة متابعة الاتفاق. ونشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة تلك الجهود، وكذلك على كفالة تنفيذ الإصلاحات اللازمة والمضي قدماً في الأعمال التحضيرية للانتخابات دون تأخير.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بالانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني وحالات تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ونأمل أن تكفل الحكومة الانتقالية إجراء تحقيقات فورية وشاملة وشفافة في هذه الادعاءات، بما في ذلك تلك الواردة في التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشأن الاحتجاجات التي وقعت في باماكو والمناطق الأوسع نطاقاً في تموز/يوليه.

وكما قال الأمين العام، يمكن كسر دائرة العنف من خلال العدالة والمصالحة. ونحن نتفق تماماً مع ذلك، ونواصل تشجيع تعاون القوات المالية والقوى الإقليمية الأخرى مع رصد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذا أمر أساسي لا كمسألة المبدأ فحسب، بل أيضاً بوصفه ركيزة لبناء السلام ومكافحة التمرد.

وفي نفس السياق، نحث السلطات الانتقالية أيضاً على ضمان احترام حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بإدارة حالة الطوارئ الحالية والاعتقالات الأخيرة التي طالت شخصيات سياسية وإعلامية في مالي. كما أن لسلامة وأمن حفظة السلام والأفراد التابعين للأمم المتحدة أهمية قصوى. وأنا أتفق مع الأمين العام على أننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي ومحاكمة مرتكبيها، فذلك على الأقل يوجه رسالة قوية مفادها أن هذه الجرائم لن تمر دون عقاب.

وأود أن أشير إلى نقطة أخيرة بشأن أهمية استيعاب الجميع. يعتمد تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاق السلام على أن يكون لدى جميع الأطراف إحساس بملكية العملية. وإن مشاركة ممثلي كل من الحركات الموقعة كجزء من الحكومة، لأول مرة، أمر مرحب به جداً وكذا مشاركة النساء اللواتي يمثلن كل طرف من الأطراف الموقعة في اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق. هذه خطوة هامة نحو استيعاب الجميع.

ونشجع الحكومة الانتقالية على اتخاذ خطوات مماثلة نحو اتباع نهج أكثر شمولاً، في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق أولوياتها الأخرى، باستيعاب جميع الجهات المعنية للمساعدة على بناء توافق في الآراء بشأن كيفية تنفيذ الإصلاحات الصعبة والضرورية وكيفية حل المسائل التي أدت إلى الإضرابات العمالية.

وختاماً، نأمل أن نرى في الأشهر المقبلة مزيداً من التقدم في تنفيذ عملية السلام والتصدي للإفلات من العقاب والإعداد للانتخابات. وفي سياق استمرار انعدام الأمن وتدهور الاحتياجات الإنسانية، بات من الملح أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات شاملة وفعالة بشأن تلك الأولويات.

وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم. وقد أعلننا مؤخراً عن تقديم أكثر من 10,5 مليون دولار من المساعدات الطارئة الإضافية إلى الفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة الوسطى من الساحل. ونحن فخورون بانضمامنا إلى حفظة السلام من أكثر من 60 دولة كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذا دليل على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودورها في المساعدة على تحقيق السلام والأمن العالميين.

وأود أن أنهى بياني بتقديم شكري إلى زملائي في الأمم المتحدة على دعمهم الممتاز لقواتنا في أسابيعها الأولى في مالي.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر الممثل الخاص على إحاطته.

وأود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في تقديم أحر التعازي إلى أفراد أسر الذين قتلوا في أعمال العنف الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في النيجر، والهجمات التي وقعت ضد الجنود الفرنسيين في مالي والتي أسفرت عن مقتل خمسة منهم. تدين الولايات المتحدة تلك الهجمات وغيرها من أمثالها بأشد العبارات.

وكما سمعنا من الممثل الخاص، فإن الفرصة سانحة أمام الحكومة الانتقالية في مالي لوضع الأساس لبلد أكثر أمناً وازدهاراً وديمقراطية. وتشيد الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المالية الانتقالية للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها والمضي قدماً نحو تحقيق تلك الأهداف.

وتؤيد الولايات المتحدة خطة الإصلاح التي أعلنتها الحكومة الانتقالية وفريق الدعم الانتقالي بقيادة أفريقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. تركز الخطة على الأمن والحكم الرشيد وتجديد العقد الاجتماعي وعلى الانتخابات وتنفيذ اتفاق الجزائر - اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وتحث الولايات المتحدة الحكومة الانتقالية على تركيز جهودها على المسائل ذات الأولوية لضمان إحراز تقدم ملموس بحلول نيسان/أبريل 2022. فما هي هذه المسائل؟ أولاً، ينبغي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في الإطار الزمني المتفق عليه. ثانياً، يجب على المايين التصدي للإفلات من العقاب - الإفلات من العقاب على الفساد - ويجب عليهم أن يتصدوا لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن إحراز تقدم في تلك المجالات أمر حاسم لإعادة بناء العلاقة بين الحكومة ومواطنيها. ثالثاً، يجب على المايين أن يظهروا التزامهم بالحكم الذي يستوعب الجميع، ولا سيما التركيز على إيصال برامج الخدمات الأساسية إلى شمال مالي، كما هو مبين في اتفاق الجزائر.

إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون الأشهر الـ 14 المقبلة أمر حيوي لإعادة البلد إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً. وترحب الولايات المتحدة بتأكيدات الحكومة الانتقالية مؤخراً بأن الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والرئاسية على حد سواء سيكون في حدود الفترة المحددة. يستحق المايين فرصة لاختيار قادتهم، كما قال زملائي، ولضمان أن تتمتع الحكومة المنتخبة المقبلة بالشرعية اللازمة للدفع بالإصلاحات قدماً.

وتحث الولايات المتحدة الحكومة الانتقالية على تنظيم الانتخابات بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية ومن خلال عملية شاملة تماماً للجميع. وينبغي للحكومة أيضاً أن تعين سلطات انتخابية يُنظر إليها باعتبارها مستقلة ومنتقنة تقنياً لإدارة الانتخابات وينبغي أن تكون كذلك.

ولقد خطت الحكومة الانتقالية خطوة جديرة بالتنويه إلى الأمام في مكافحة الفساد بتصريحها علناً بالتزامها بمطالبة الموظفين العموميين بالإعلان عن ممتلكاتهم. ويجب الآن إنفاذ ذلك، ويجب محاسبة من سيئون استخدام الأصول العامة.

ويجب أن تمتد سيادة القانون أيضاً لتشمل حقوق الإنسان. ونثني على التزام الرئيس الانتقالي علناً بتحسين سجل قوات الدفاع المالية في مجال حقوق الإنسان، ونحيط علماً بالخطر الصارم الذي تفرضه وزارة

الدفاع على تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. وندعو إلى إنفاذ ذلك الحظر بحزم، ومواصلة التقدم نحو إضفاء المزيد من الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن المالية. وتحث الولايات المتحدة الحكومة الانتقالية على متابعة وإكمال التحقيقات الشفافة وملاحقة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق باتفاق الجزائر، تشجع الولايات المتحدة بأن تسمع بمشاركة النساء بأعداد كبيرة في الاجتماع الأول للجنة متابعة الاتفاق، الذي عقدته الحكومة الانتقالية، ونأمل في أن نرى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة، كما أكدت زميلتي الأيرلندية (المرفق السادس)، في تنفيذ الاتفاق مستقبلاً.

ولا تزال الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مانح إنساني لمنطقة الساحل، شريكا ثابتا للشعب المالي، ونأمل في أن يمضي البلد قدما في الأشهر المقبلة نحو تحقيق إصلاح وتقدم مستدامين بشأن معايير اتفاق الجزائر.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

نود أن نشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الإعلامية الثاقبة (المرفق الأول). ونرحب بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي، في هذه الجلسة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الأطراف المعنية والتقدم الذي أحرزته فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية في مالي. ويشكل إنشاء الحكومة الانتقالية ومؤسسات المرحلة الانتقالية خطوات هامة للعمل الذي ينتظر البلد في عام 2021. وبينما نشدد على أهمية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015، فإننا نرى أيضاً أن تمثيل الحركات الموقعة على الاتفاق في الحكومة فرصة هامة ينبغي أن تُستغل لدفع عملية السلام قدماً.

وفي ذلك السياق، نكرر دعوة الممثل الخاص إلى تنفيذ عملية انتقالية سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق الإصلاحات المؤسسية والانتخابية قبل الانتخابات المرتقبة. ومن المهم أن تعزز الحكومة الانتقالية والبرلمان والأطراف المعنية الثقة المتبادلة، وأن تحل خلافاتها، وأن تعمل معاً بروح المصالحة. ويمكن أن يساعد وضع جدول زمني للانتخابات على التخطيط، لا لتنظيم الانتخابات ومشاركة الشعب المالي فيها فحسب، بل أيضاً للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. ونواصل التأكيد على أهمية زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية، ونرحب بالمساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة إلى مالي في هذا الصدد، مع الإشارة إلى الحضور النسائي القوي في العنصرين المدني والشرطي للبعثة المتكاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجدداً ضرورة أن تضطلع الأطراف المعنية والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق بمسؤولياتها وملكيته لعملية السلام، وأن تبدي حسن النية في الإسراع بتنفيذ اتفاق السلام.

ولا تزال الحالة الأمنية في مالي تثير القلق بسبب العنف والأعمال الإرهابية والنزاعات القبلية. وقد صعدت الجماعات الإرهابية والمتطرفة من هجماتها المستمرة على المدنيين، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوات الأمن، ولا سيما في وسط مالي، بما في ذلك سيغو وموبتي. ونحن ندين تلك الهجمات ونعرب عن تعازينا الخالصة لحكومة مالي وشعبها، ولا سيما أسر الذين فقدوا أرواحهم. ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وندعو الأطراف المعنية والجهات الموقعة للاتفاق إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن الضروري أن توقف جميع الأطراف جميع الأعمال العدائية وألا تدخر وسعاً في التصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهها مالي.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالبعثة المتكاملة على جهودها الرامية إلى تعزيز وجود سلطة الدولة في شمال مالي ووسطها، كما نشيد بالعمليات التي تقوم بها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضد الإرهاب. ونشدد على أهمية إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية، ولا سيما في الشمال.

ويظل القلق يساورنا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في مالي، وكذلك إزاء تزايد العنف الجنسي، والانتهاكات المرتبطة بانتشار التطرف العنيف، والإرهاب، وتجنيد الأطفال، وانعدام الأمن الغذائي، والجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال جائحة فيروس كورونا، والعنف بين القبائل، والآثار السلبية لتغير المناخ، تزيد من تقادم الاحتياجات الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان هناك أكثر من 000 300 شخص من المشردين داخليا، بزيادة قدرها 23 000 شخص تقريبا مقارنة بعددهم في تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يواجه أكثر من 188 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهرا سوء التغذية الحاد الوخيم، مما يمثل أيضا زيادة تتجاوز 20 000 طفل مقارنة بفترة سابقة من عام 2020.

ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الأطراف بأن تفي بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تحمي المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وندعوا إلى دعوة الأمين العام إلى المانحين والشركاء لتقديم الدعم الكافي لمساعدة مالي على تلبية تلك الاحتياجات الإنسانية.

وأخيرا وليس آخرا، نشدد على الحاجة إلى اتباع نهج متسق ومتكامل لمواجهة تحديات الأمن والتنمية الإنسانية والاجتماعية في مالي. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في تيسير العملية الانتقالية، وتعزيز السلم والأمن في مالي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، عيسى كونفورو

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة تونس المتميزة لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، وأؤكد لكم التعاون الكامل لمالي. واسمحوا لي أيضا أن أكرر تهاني الحارة وأطيب تمنياتي بالنجاح لكل من أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند في الوفاء بولاياتها كأعضاء جدد في المجلس.

وفي السياق نفسه، أود أن أشكر وفود ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا على إسهامها الهائل في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين على مدى العامين الماضيين.

ولا يسعني أن أختتم إعرابي عن هذا التقدير بدون إعادة التأكيد على عميق امتنان شعب وحكومة مالي لمجلس الأمن، وللأمين العام أنطونيو غوتيريش، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وجميع البلدان الصديقة والمنظمات الشريكة لمالي على جهودها المتواصلة التي لا تقدر بثمن في دعم السلام والاستقرار والمصالحة في مالي.

وتحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام قيد النظر (S/2020/1281) وأشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وما قدمه من معلومات مستكملة بشأن آخر التطورات الحاصلة في مالي. وكذلك أحيط علما بالتعليقات والتوقعات القوية التي أعرب عنها أعضاء المجلس للتو فيما يتعلق بالحالة في مالي. وأود الآن أن أشاطر مجلس الأمن ملاحظات حكومة مالي على تقرير الأمين العام.

أبدأ بالتأكيد على أن الفترة قيد الاستعراض شهدت استكمال إنشاء الأجهزة الانتقالية، بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤلف من 121 عضوا من جميع القوى السياسية في مالي. وأذكر بأن المجلس الوطني الانتقالي هو الهيئة التشريعية الانتقالية. وفي هذا الصدد، فإنه سيقوم بدور قيادي في استعراض واعتماد الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لإعادة بناء الدولة في مالي.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتنفيذه الدؤوب لا يزالان يشكلان أحد الأعمدة التي تقوم عليها خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ولذلك، فإن استئناف أعمال لجنة متابعة الاتفاق، بعد عدة أشهر من التوقف في ضوء الحالة الاجتماعية والسياسية المضطربة في البلد، كان خطوة رئيسية في إعادة إطلاق عملية السلام. وقد ترأس رئيس الوزراء، دولة السيد مختار أون، مراسم افتتاح الدورة الحادية والأربعين للجنة متابعة الاتفاق في باماكو في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد اغتتم رئيس الوزراء الفرصة للدعوة إلى تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعجيل بالإصلاحات السياسية والمؤسسية ودعم الإجراءات الإنمائية واستئناف عملية المصالحة الوطنية.

وعقب ذلك الاجتماع، الهام استمرت المشاورات بين الأطراف المالية، مما أدى إلى التوقيع على خريطة الطريق المنقحة للإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ الاتفاق في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفيما يتعلق بالمسائل السياسية والمؤسسية، تحدد خريطة الطريق المنقحة حزيران/يونيه 2021 موعدا نهائيا لعملية مراجعة الدستور، تمشيا مع أحكام الاتفاق وبمشاركة الحركات الموقعة. وبالمثل، ستتم مراجعة نصوص، مثل مدونة الجماعات الإقليمية وقانون الإدارة الحرة، تمشيا مع الدستور المنقح وأحكام الاتفاق، في آب/أغسطس 2022 على أقصى تقدير. وسيتم الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للنصين المتعلقين بالشرطة الإقليمية وإعادة التنظيم الإقليمي واعتمادهما في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021، على التوالي.

وفيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن اتفقت الأطراف المالية، في خريطة الطريق الجديدة، على عقد اجتماع على مستوى صناع القرار في كانون الثاني/يناير 2021 للتوصل إلى فهم مشترك لمفهوم قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها، فضلا عن طرائق تنفيذه. وسيهدف ذلك الاجتماع إلى التسوية النهائية لمسألة الحصص المدنية والعسكرية وتسلسل القيادة ومقاتلي قوات الدفاع والأمن المالية السابقين وغير اللاتقيين. غير أن العملية الكلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال جارية. وقد تم في ذلك الصدد تحقيق هدف إدماج 1 687 من المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية في إطار المرحلة الثانية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المُعجلة بحلول نهاية عام 2020، وذلك بإدماج 1 313 من مقاتلي الحركات الموقعة السابقين وتسجيل الـ 451 مقاتلا المتبقين.

وفيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنشأت الحكومة في كانون الثاني/يناير 2020 منطقة تنمية المناطق الشمالية، ولا سيما أمانتها من خلال تعيين رئيس ونائب رئيس المجلس الاستشاري الأقليمي ووضع شروط تعيين الأمين الدائم. وستنظم الحكومة مائدة مستديرة بمشاركة الشركاء، في شباط/فبراير 2021، من أجل تمويل الاستراتيجية الخاصة لتنمية المناطق الشمالية من مالي. وتعتزم الحكومة أن تطلق في شباط/فبراير 2021 مشروعا هيكليا واحدا على الأقل لكل منطقة في منطقة تنمية المناطق الشمالية، وذلك باستخدام الأموال المتاحة.

أخيرا، فيما يتعلق بالمصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية، تهدف الحكومة، أولا، إلى التعجيل باعتماد قانون بشأن دور القضاة الشرعيين والسلطات التقليدية في إقامة العدل بحلول نيسان/أبريل 2021؛ وثانيا، التعجيل باعتماد السياسة الوطنية للتعويضات، التي اقترحتها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، في الربع الأول من عام 2021؛ وثالثا، اعتماد المرسوم التنفيذي لقانون الوفاق الوطني بحلول آذار/مارس 2021. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة عقدت، بعد أن جمعت أكثر من 19 000 شهادة من الضحايا، جلستها العلنية الثانية في 5 كانون الأول/ديسمبر وأدلى خلالها 12 من الناجين من الفظائع بشهاداتهم أمامها.

وعقدت السلطة القضائية المالية، من جانبها، دورة لمحكمة الجنايات في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 والتي أصدرت خلالها المحكمة، بصفة خاصة، عدة أحكام بالإدانة في قضايا إرهاب وجرائم أخرى. ويسرني أن الأمين العام يذكر بعضا من ذلك التقدم في تقريره الحالي.

وعلى الرغم من السياق الوطني والإقليمي المعقد والتحديات العديدة التي لا تزال تواجه عملينا للسلام، ما زالت الحكومة تدرك الحاجة إلى مواصلة وتكثيف الجهود للتعجيل بتنفيذ الاتفاق لتمكين شعب مالي ككل من التمتع الكامل بثمار السلام.

لا تزال الحالة في المناطق الوسطى من مالي تشكل مصدر قلق كبير للحكومة. فبالإضافة إلى نشر الرعب يوميا في حيزنا المشترك، تستغل قوى الشر تلك سكاننا وتؤلبهم على بعضهم بعضا. ولا تزال تلك المنظمات، التي أنشأتها هذه الجماعات الإجرامية وتتعهدها، توجج العنف بين القبائل، الأمر الذي يلحق ضررا بليغا بشعبنا وشعوب بلدان منطقة الساحل.

وتدرك الحكومة تعقيد الحالة في وسط مالي. ولهذا السبب، تعمل على إيجاد حلول سياسية، بالإضافة إلى الحل العسكري، بمشاركة الزعماء التقليديين بهدف وضع إطار لتبادل الآراء والحوار بين مختلف القبائل وتعزيز الآلية الأمنية لحماية السكان وممتلكاتهم.

وفي هذا الصدد، أشكر البعثة المتكاملة على دعمها للأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، بما في ذلك دعم تعزيز حملة التوعية، من أجل تعزيز دعم واسع النطاق لهذه العملية في أوساط النساء والشباب والسكان الضعفاء.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أود أن أشدد على أن الحكومة لا تزال ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وضمن احترامها وبمكافحة الإفلات من العقاب. ومن الأمثلة على ذلك فتح تحقيقات في قضايا الهجمات التي سُنت على قرية غواري والهجمات الأخرى التي وقعت في دائرة بانكاس تموز/يوليه 2020، والتي أسفرت عن مقتل موظفين مدنيين وعسكريين، وافتتاح جلسات محكمة جنايات موبتي.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت أولى جلسات المحكمة العسكرية في منطقة موبتي، التي لها ولاية على المناطق الشمالية، وأسفرت عن إدانة ثمانية جنود ماليين. وهذا يعني أن مكافحة الإرهاب في مالي لا يمكن أن تبرر ارتكاب أعمال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، بما في ذلك داخل قوات الدفاع والأمن.

ولا يزال البعد الإقليمي لعدم الاستقرار مصدر قلق كبير لمالي وبلدان أخرى في منطقة الساحل. وقد ذكرنا للتو الهجوم المميت على قريتين في النيجر في 2 كانون الثاني/يناير بالقرب من الحدود مع مالي وبوركينا فاسو بأننا كنا على حق في إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها. ونعتقد أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من خلال ركيزتي الأمن والتنمية لديها، استجابة شاملة ومناسبة ومستدامة للتحديات المتعددة التي تواجه منطقتنا المشتركة. ولذلك، ندعو شركاءنا مرة أخرى إلى مواصلة دعم الإجراءات المشتركة التي تتخذها البلدان الخمسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن عملية الاستقرار المستدام في مالي قد بلغت مرحلة حرجية. ويرتهن نجاحها، أولاً وقبل كل شيء، بالاتحاد المقدس لأصحاب المصلحة الماليين من أجل إنقاذ بلدنا، ويمكنني أن أؤكد لمجلس الأمن أن السلطات الانتقالية ملتزمة بإرساء الأساس لإعادة بناء مالي.

ولا بد لي أيضاً أن أشدد على أن نجاح عملية الاستقرار المستدامة يرتهن أيضاً بنوعية الدعم الدولي بينما نخرج من الأزمة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر السلطات الانتقالية وشعب مالي الخالص لجميع شركائنا على ما يبذلونه من جهود حثيثة يومية لدعم مالي وهي تخرج من الأزمة.

وأشيد أيضاً بالعمل الممتاز الذي اضطلع به نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الميدان منذ تموز/يوليه 2013، تحت القيادة الفديرة للممثل الخاص للظيف، في ظروف أعرف أنها بالغة الصعوبة، بعيداً عن أسرهم وبلدانهم.

وأكرر الإعراب عن امتنان السلطات الانتقالية والشعب المالي للقوات الفرنسية التابعة لعملية برخان والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجميع الشركاء، المتعددي الأطراف والثنائيين، على دعمهم المستمر بغية التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة المالية.

وأود أن أختتم كلمتي مشيداً بإشادة صادقة بجميع ضحايا الأزمة المالية، المدنيين والعسكريين، الأجانب والماليين، الذين لقوا حتفهم أثناء أدائهم لواجبهم في مالي.